

تدهور النظام النقدي في مصر واثره في رواج النقود الاجنبية خلال

النصف الاول من القرن التاسع الهجري /

النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي

م.د. رغيد كمر مجيد

الجامعة المستنصرية - كلية التربية

قسم التاريخ

ملخص :

ان تدهور النظام النقدي في عصر دولة المماليك البرجية ، خلال النصف الاول من القرن التاسع الهجري / النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي ، بسبب سياسة السلاطين السيئة ، وشيوع تزيف النقود ، والرشوة ، والضمان بهدف الحصول على الوظائف المهمة ومنها وظيفة الاشراف على دار ضرب النقود ، فسحت المجال امام رواج النقود الاجنبية في الاسواق ، ولاسيما النقود التي سكنت في البندقية الايطالية ، والتي عرفت بالدنانير الافرنتية ، وارتفاع سعر صرفها امام النقود الاسلامية التي سكنت في عصر المماليك وهي الدراهم الفلوس النحاسية ، التي مثلت اساس التعامل وتحديد الاسعار في الاسواق الاسلامية آنذاك. مما دفع عدد من سلاطين المماليك البرجية للقيام بمحاولات للحد من رواج النقود الاجنبية.

الكلمة المفتاحية: النقود، المماليك.

المقدمة :

للنقود الإسلامية اثر كبير في الاقتصاد بين دول العالم آنذاك ، لما حظيت به من مكانة عالمية في التداول ، وكانت هي النقود التي تقبل في النشاط التجاري بين العالم الإسلامي والدول الأجنبية ، نظراً لما تمتعت بها من جودة العيار ، وثبات في الوزن وسكنتها الدقيقة. واذ كانت النقود الإسلامية شهدت ازدهاراً ورواجاً في الأسواق العالمية فانها شهدت اضطراباً كبيراً في عيارها واوزانها في عصر دولة المماليك البرجية ، فتراجعت امام بعض العملات الأجنبية لاسيما النقود التي سكنت في مدينة البندقية الإيطالية التي لاقت رواجاً كبيراً في أسواق المشرق الإسلامي خلال النصف الأول من القرن التاسع الهجري / النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي. يقسم البحث على مبحثين كرس المبحث الأول لدراسة الأسباب التي أدت إلى تدهور النظام النقدي في دولة المماليك البرجية ، مما أدى بالتالي إلى شيوع النقود الأجنبية في المجتمع الاسلامي. اما المبحث الثاني فتناولت فيه رواج النقود الأجنبية في دولة المماليك البرجية ومحاولات السلاطين المماليك مواجهة رواج النقود الاجنبية في الاسواق.

المبحث الأول:- تدهور النظام النقدي في دولة المماليك البرجية :

أن تدهور النظام النقدي لم يكن غريباً على دولة المماليك البرجية إذ عم الدولة تدهور عام في احوالها كلها بسبب سياسة سلاطين المماليك السيئة وطمعهم الفاحش في الاستحواذ على الأموال بشتى الوسائل. ان من اهم الأسباب التي أدت إلى تدهور النظام النقدي هو نزوب المعادن المستخدمة في سك النقود نتيجة للسياسة الاقتصادية الفاسدة التي طبقتها معظم سلاطين المماليك البرجية ، إذ احتكروا البضائع ومارسوا التجارة بهدف جمع الثروة ، وشرعوا قوانين أسهمت في انحطاط مستوى التجارة الخارجية لاسيما تجارة الكارم^(١) والتي تعد الممول الرئيس للبلاد من معدن الذهب^(٢) ، فاحتكروا تجارة التوابل والبخور ، وبالغوا في اثمانها ، وبلغت سياسة الاحتكار اشدها في عهد السلطان الاشرف برسباي^(٣) (٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢٢-١٤٣٧م) الذي كان يجبر التجار على شراء ما احتكره من توابل بالسعر الذي يحدده مما الحق بهم الأذى^(٤). ودفع الاوربيين إلى إيجاد طريق اخر يوصلهم إلى تجارة الشرق الأقصى بثمن معقول حتى اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح نهاية القرن التاسع الهجري / نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. مما أدى إلى تدهور مركز دولة الممالك البرجية في التجارة العالمية^(٥). وفي أواخر القرن الثامن الهجري / أواخر القرن الرابع عشر الميلادي عانت دولة المماليك البرجية من شحة العملات الفضية ، بسبب تناقص الحصول على معدن الفضة ، وكان ذلك راجعاً إلى ازدياد الطلب في الجمهوريات الإيطالية التجارية على الفضة ، مما دفعهم إلى شرائها وسحبها من أسواق الشرق بمساعدة رعاياهم من الامارات الصليبية في بلاد الشام^(٦). ان استعمال الفلوس النحاسية وحلولها محل النقود الذهبية والفضية أساسا للسعر يعكس مدى التدهور الذي لحق باقتصاد دولة المماليك البرجية ، وأشار المقرئزي إلى ان الدراهم التي ضربت في عهد السلطان الظاهر برقوق^(٧) في مدة تسنمه السلطنة للمرة الثانية (٧٩٢-٨٠١هـ / ١٣٨٩-١٣٩٨م) كانت تسبك ثلثها نحاس وثلثها فضة ، وفي أواخر القرن الثامن الهجري / أواخر القرن الرابع عشر الميلادي اكثر السلطان الظاهر برقوق من سك الفلوس النحاسية ، إلى حد ان الدراهم الفضية اخذت تقل وتفقد في الأسواق. وأصبحت الفلوس النحاسية هي القاعدة السعريية^(٨). ان اعتماد المماليك البرجية معدن النحاس في سك نقودهم دفعهم إلى استيراد النحاس بكميات كبيرة من الخارج مما أدى إلى استنزاف كثير من النقود الذهبية والفضية التي كانا في الاساس قليلين واستعمالها يكاد يكون شبه معدوم ، ولكثرة استعمال معدن النحاس عرف عهد المماليك البرجية ب(عصر النحاس)^(٩). ان سياسة المصادرة التي اتبعها السلاطين المماليك البرجية ضد الامراء والموظفين كان لها اثارها السلبية في ضياع قسم كبير من معدني الذهب والفضة ، إذ فقدت اموال كبيرة من النقود الذهبية والفضية فعمد أصحابها إلى اخفائها في

أماكن لا يعلم بها سواهم ، عند شعورهم بانهم معرضون لمصادرة أموالهم من لدن السلطان ، وبسبب شدة التعذيب التي يتعرضون لها فان قسم غير قليل منهم يفقدون حياتهم ، وبذلك تفقد أموالهم التي خبأوها. ومن الأمثلة على ذلك سجن علاء الدين الطبلابي^(١٠) سنة ٨٠٠ هـ / ١٣٩٧ م ، وضرره بشدة ليعترف بمكان الأموال التي خبأها لتصادر غير انه لم يعترف بشيء من المال^(١١). وبعدها في سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م ، نفي علاء الدين الطبلابي إلى الكرك^(١٢) ^(١٣). وقتل فيها سنة ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م^(١٤). ومن الأمور المهمة الأخرى التي ساهمت بشكل كبير في تدهور النظام النقدي هي ظاهرة تزييف النقود ، فكان سلاطين وامراء دولة المماليك البرجية يلجأون لتزييف النقود اما لسد العجز الحاصل في ميزانية الدولة ، او بهدف تحصيل الأموال لتغطية نفقاتهم الخاصة والاستيلاء على الأموال المتبقية^(١٥). ومن الطرق التي استعملها حكام المماليك البرجية في تحصيل الاموال التلاعب بأوزان النقود وعياراتها، أي تزييفها وانقاص وزنها وعيارها ، ثم الاستفادة من الفرق ، وحيثما يكون التزييف عن طريق تخفيض قيمة النقود عما تستحق فيجبر الناس على التعامل بها بتلك القيمة التي فرضها الحكام لتحصيل مزيد من الأموال^(١٦). ومن الأمثلة على انقاص القيمة النقدية ما كان في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق^(١٧) في مدة تسنمه السلطنة للمرة الثانية (٨٠٨-٨١٥ هـ / ١٤٠٥-١٤١٢ م) ، ففي سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م ، أمر السلطان بأن يكون سعر الرطل^(١٨) من الفلوس اثنا عشر درهماً ، ثم اعيد بعد مدة قصيرة إلى ستة دراهم للرطل وهو السعر الذي كانت عليه قبل ذلك^(١٩).

ويبدو ان السبب وراء رفع قيمة الفلوس هو محاولة السلطان الناصر فرج بن برقوق جني الأرباح ، اذ انه عندما أراد السفر إلى الشام اشترى نعالاً للخيول من الحديد الأسود وكان سعر الحديد الاسود باثني عشر درهماً للرطل ، والفلوس بستة دراهم ، وكانت غاية السلطان من رفع السعر للفلوس النحاسية ليقوم بتصريف ما عنده اذ " وجد عنده عشرة آلاف قفة من الفلوس زنة كل قفة مائة رطل عنها ستمائة درهم قد حملت إلى القلعة لتنفق في المماليك عند السفر إلى الشام فاراد ان يجعل الرطل الفلوس بخمسة عشر ليعطي القفة الفلوس التي حسبت عليه بستمائة في النفقة بالف وخمسمائة وتخيل في ذلك ربحاً عظيماً إلى الغاية وخشي الا يتمشى له هذا فرسم ان تكون الرطل باثني عشر درهماً ثم رجع عنه إلى تسعة ثم إلى ستة"^(٢٠). ومن الأمثلة الأخرى على انقاص القيمة النقدية ما كان في عهد السلطان الاشرف برسبائي (٨٢٥-٨٤١ هـ / ١٤٢٢-١٤٣٧ م) ، ففي سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٥ م ، سك فلوساً جديدة نقل قيمتها عن الفلوس المتداولة في السوق ، فاصبح الرطل من الفلوس الجديدة بسبعة وعشرين درهماً للرطل في حين كانت الفلوس العتق بثمانية عشر درهماً للرطل فحصل السلطان برسبائي على الربح من متبقي النقود^(٢١).

ان عملية تزيف النقود لم تكن مقتصرة على الحكام ، بل قام بها قسم من الناس طمعاً في الحصول على الثراء ، فعمل مزيفو النقود على ضرب نقودهم خارج دار الضرب الرسمية ، بهدف الابتعاد عن رقابة الدولة ، مما يسهل عليهم تزيفها^(٢٢). ومن الأمثلة على هذا النوع من التزيف ما ذكره المقرئزي ، بان الناس لجأوا إلى النقود التي كانت تضرب خارج دور الضرب مثلما حدث في سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م ، لان سعرها كان ينقص قليلاً عن النقود التي ضربت داخل دور الضرب الرسمية^(٢٣). ومن أسباب تدهور النظام النقدي في دولة المماليك البرجية الفساد الذي طال الوظائف الحكومية في الدولة ومنها وظيفة الاشراف على دار ضرب النقود التي كان الحصول عليها بتقديم الرشوة ، فوصل الى الوظيفة أناس ليسوا اكفاء ، ومما يؤكد انتشار الرشوة الرسالة التي بعث بها تيمورلنك^(٢٤) إلى السلطان الظاهر برقوق في سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣ م ، جاء فيها : " وكيف يسمع الله دعاءكم وقد اكلتم الحرام ، وضيعتم جميع الانام واخذتم أموال الايتام وقبلتم الرشوة من الحكام واعدتكم لكم النار وبئس المصير"^(٢٥). واكد المقرئزي على الفساد الذي عانت منه وظيفة مشرف دار الضرب ، فاشار في جملة كلامه على النقود وعيارتها ، بانه قد تولى الاشراف على دار الضرب قاضي القضاة حتى تسلم النقود المسكوكة فيها من التزيف والغش ، إلى ان جاء عهد دولة المماليك البرجية ، " ثم رذلت في زماننا حتى صار يليها مسالمة فسقة اليهود ، المصريين على الفسق ، مع ادعائهم الاسلام"^(٢٦). وتفشت ظاهرة التزيف في عهد السلطان الظاهر برقوق ، بعد ان تولى الأمير محمود بن علي^(٢٧) الاستادار^(٢٨) فقام بضرب فلوس رديئة العيار والوزن " ولم يزل يضرب بالقاهرة إلى ان اكثر الأمير محمود الاستادار من ضرب الفلوس بالقاهرة والاسكندرية"^(٢٩). فشاعت الفلوس في الأسواق ، وكان ذلك على حساب النقود الذهبية والفضية التي تعد الأساس في التعامل ، فتسبب ذلك بألحاق الضرر بالناس^(٣٠). ومما يؤكد ان الفساد طال وظيفة الاشراف على دار الضرب قيام السلطان المؤيد شيخ المحمودي^(٣١) (٨١٥-٨٢٤ هـ / ١٤١٢-١٤٢١ م) بدور محتسب القاهرة ، بهدف اصلاح أحوال النقود ، فاصدر أوامره بوقف التعامل بالدنانير الناصرية التي تفشى التزيف والغش فيها^(٣٢). ومن مظاهر الفساد التي أسهمت في تدهور النظام النقدي كذلك هو تضمين دور الضرب اذ اثرت سلباً على جودة النقود المسكوكة ، وأدت إلى تزيف النقود ، بهدف تحقيق أرباح الشخص المادية للشخص الذي سعى الى تضمين دار الضرب بمبلغ كبير جداً دفعه إلى بيت المال ، لذلك يكون تفكير الشخص المتضمن وهدفه هو جمع المبلغ المقرر عليه أولاً ثم جمع أرباح خاصة به ، والمتضرر الوحيد من هذا العمل غير الشرعي كله هم الناس. ومن الأمثلة على ذلك تضمين الأمير محمود الاستادار دار ضرب في القاهرة مقابل دفعه مبلغاً من المال ، على ان يسمح له السلطان بضرب كميات كبيرة

من الفلوس النحاسية تغطي نفقة ما يدفعه الى السلطان ، وتضمن له حصوله على الأرباح الكثيرة^(٣٣). وضمنت دار الضرب بهدف ضرب فلوس نحاسية سنة ٨٣٨هـ / ١٤١٣م ، في مقابل مبلغ كبير من المال وصل إلى خمسة عشر الف درهم شهرياً تدفع الى الديوان الخاص ، ذكر المقريري بهذا الخصوص : " وصار على من يتولى ضرب الفلوس ... ضمناً مقررراً لديوان الخاص في كل شهر خمسة عشر الف درهم"^(٣٤). وكان للصارفة أثر في تدهور النظام النقدي في دولة المماليك البرجية ، فقاموا بتزييف النقود بهدف الحصول على الربح وتحقيق منفعة مادية^(٣٥). ومن طرق تزييف النقود التي اتبعها الصيارفة تلاعبهم بالقيم النقدية فرفعوا وخفضوا في السعر على وفق ما تقتضيه مصلحتهم الخاصة ، وذلك كله بغية الحصول على الربح ، ومن الأمثلة على ذلك قيام الدولة سنة ٨١٩هـ / ١٤١٦م بالقبض على مجموعة من الصيارفة وكتابة تعهدات عليهم بالالتزام بالسعر المقرر للذهب ، وعدم مخالفتهم الاوامر وذلك لانهم رفعوا سعر الذهب بعكس ما تقرر في ان يكون سعره مخفضاً^(٣٦). واستفاد الصيارفة كذلك من الاضطراب النقدي في دولة المماليك البرجية ، وروج النقود المزيفة اذ نودي كثيراً بعدم التعامل بالنقود الزائفة ، وان يحمل من تقع في يديه نقود مزيفة إلى دار الضرب ، بهدف سكتها من جديد، فلجأ الصيارفة إلى انقاص سعر كل النقود الواردة اليهم كلها سواء أكانت مزيفة أم لا ، بحجة ان النقود قد نقص سعرها لانها مزيفة وسوف تورد إلى دار الضرب لاصدارها نقود جديدة خالية من الزيف ، وبهذه الذريعة نهبت أموال الناس^(٣٧). وفي سنة ٨٢٥هـ / ١٤٢١م جمع الامير الكبير برسباي الدقماقي الصيارفة في الاسطبل السلطاني للنظر في الدراهم المؤيدية، فإنه كثر هرش الدراهم منها ، مما اضر بالناس، فامر الامير الكبير بابطال المعاملة بالعدد ، واستقرت المعاملة بها وزناً لا عدداً ، فآثر ذلك في الناس ، لانهم كانوا يتعاملون بالفضة عدا فصارت وزناً ، حتى احتاج كل بائع ان يكون عنده ميزان وتشكو من ذلك ، فلم يلتفت الامير برسباي إلى كلامهم وهددهم ، فسارت الامور على وفق ما اراد^(٣٨). وبذلك نتبين الأسباب التي أدت إلى تدهور النظام النقدي في دولة المماليك البرجية مما جعل الناس يفقدون الثقة بالنقود المسكوكة في دولة المماليك البرجية وافسح المجال امام النقود الأجنبية للروج باستعمال الناس اياها.

المبحث الثاني:- رواج النقود الأجنبية في دولة المماليك البرجية ونتائجها:

ان الضعف والتدهور الذي اصاب النقود الاسلامية في عصر دولة المماليك البرجية (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨١-١٥١٧م)، شجع الجمهوريات الايطالية على طرح نقودهم وبكثرة في الاسواق الاسلامية، ومما ساعد على ذلك الكفة التجارية الراجحة للاوربيين التي عن طريقها تسرب الذهب والفضة اليها ، واعادت سكه من جديد في دور السك الاوربية. اذ قاموا بسك النقود الافرننتية^(٣٩) على النظام النقدي نفسه في مصر من حيث الشكل المستدير والنقوش،

ولكن بشكل دقيق جداً مما ميزها من النقود الاسلامية التي عجزت عن تغطية الاسواق في حاجتها، وحتى لو تمكنت من ذلك فانها افتقرت إلى الجودة التي تمتعت بها النقود الاجنبية^(٤٠). انتشرت النقود الاجنبية في الاسواق الاسلامية ، وتعامل الناس بها ولاسيما الدينار الذهبي المعروف بالافرنطي او المشخص قد ذكر المقرئ بهذا الخصوص: " وهذا الافرنطي ... قد غلب في زماننا من حدود سنة ثمانمائة على اكثر مدائن الدنيا ... " ^(٤١). وإلى جانب هذا الافرنطي تعامل الناس بشكل اقل بنقود اجنبية عدة اخرى مثل الدينار الافلوري او فلورين وهي من ضرب جمهورية فلورنسا احدى الجمهوريات الايطالية ، وكذلك الدينار التركي ، والدينار المغربي ، مثلما كان التعامل في سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م ^(٤٢).

شهد سعر صرف الدينار الافرنطي في مقابل الدراهم الفلوس اذ : " صار النقدان _ الذهب والفضة _ ينسبان إلى هذه الفلوس " ^(٤٣) ، اختلافاً في قيمته في أثناء النصف الاول من القرن التاسع الهجري / النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي ففي سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م بلغ سعر صرف الدينار الافرنطي ثمانية وعشرين درهماً فلوساً ^(٤٤) ، ثم انخفضت قيمته بعد موت السلطان برقوق في السنة نفسها فبلغ صرفه عشرين درهماً فلوساً ^(٤٥). وفي سنة ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م حقق سعر صرف الدينار الافرنطي زيادة اذ بلغ خمسة وعشرين درهماً فلوساً ^(٤٦). وفي سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م ازداد سعر صرف الدينار الافرنطي فبلغ تسعة وثلاثين درهماً من الفلوس ، وكان قد بلغ بين الناس ثمانية وثلاثين درهماً فتناقص حتى صار خمسة وثلاثين درهماً فلوساً ^(٤٧) ، ثم ارتفعت قيمته في السنة نفسها فبلغ الدينار الافرنطي سبعة وثلاثين درهماً فلوساً ^(٤٨). وفي سنة ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢ م ارتفع سعر صرف الدينار الافرنطي فبلغ سبعة واربعين درهماً فلوساً ^(٤٩).

وفي سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م انخفض سعر صرف الدينار الافرنطي اذ بلغ خمسة واربعين درهماً من الفلوس ^(٥٠) ، غير انه ما لبث ان ارتفع إلى اكثر من خمسين درهماً فلوساً ^(٥١) ، ثم ارتفع إلى السبعين درهماً فلوساً ^(٥٢) ، واستمر بالارتفاع حتى بلغ ثمانين درهماً فلوساً ^(٥٣). فتدخلت الدولة وخفضت سعر صرفه إلى الستين درهماً فلوساً " فقلق الناس من ذلك قلقاً عظيماً وانكر نائب الغيبة ^(٥٤) هذا ونادى بخلافه " ^(٥٥).

اما في سنة ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م ، فلم يحدد سعر صرف الدينار الافرنطي ، اذ تأثرت حركة الاسواق ، فكسد الدينار الافرنطي " وكثر في الايدي ، وتسفه فاخشى الناس من انحطاط سعره " ^(٥٦). ان تدهور الاحوال العامة ومنها الاحوال الاقتصادية بسبب السياسة السيئة التي مثلت ديدن دولة المماليك البرجية ادى إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الافرنطي اذ بلغ في سنة ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م مائة درهم فلوساً ^(٥٧). وتفاقت الحالة سوءاً وتراجعت قيمة النقود الاسلامية امام النقود الاجنبية اذ شهدت المدة من سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م وحتى سنة

٨٣٦هـ / ٤٣٢م ارتفاع سعر صرف الدينار الافرنطي بشكل كبير ، ففي سنة ٨١٣هـ / ٤١٠م ، بلغ سعر صرف الدينار الافرنطي مائتي درهم من الفلوس^(٥٨). وفي سنة ٨١٤هـ / ٤١١م بلغ سعر صرف الدينار الافرنطي مائتين وعشرة دراهم فلوساً^(٥٩) بعد ان شهد انخفاضاً في بداية السنة نفسها اذ بلغ مائة وتسعين درهماً^(٦٠). وفي سنة ٨١٥هـ / ٤١٢م ارتفع سعر صرف الدينار الافرنطي إلى مائتين وعشرين درهماً فلوساً اذا اشترى به شيء من المبيعات ، وينقص اذا صرف بالفلوس خمسة دراهم^(٦١). وارتفع سعر صرف الدينار الافرنطي اذ بلغ في سنة ٨١٧هـ / ٤١٤م مائتين وثلاثين درهماً فلوساً^(٦٢).

وفي سنة ٨١٨هـ / ٤١٥م تزايد سعر صرف الدينار الافرنطي إلى مائتين وخمسين درهماً فلوساً^(٦٣) ، ثم ارتفع في السنة نفسها إلى مائتين وستين درهماً فلوساً ، فتدخلت الدولة وقررت ان يكون سعر صرف الدينار الافرنطي مائتين وثلاثين^(٦٤). وفي سنة ٨١٩هـ / ٤١٦م حافظ سعر صرف الدينار الافرنطي على ما وصل اليه وهو مائتين وستين درهماً فلوساً^(٦٥) ، ثم قررت الدولة ان يكون سعر صرف الدينار الافرنطي مائتين واثنين وخمسين درهماً^(٦٦) ، ثم خفض في السنة نفسها إلى مائتين وثلاثين درهماً فلوساً^(٦٧).

وفي سنة ٨٢٠هـ / ٤١٧م قررت الدولة ان يكون سعر صرف الدينار الافرنطي بمائتين وعشرة درهم . فلوساً ولكن اضطراب الناس بسبب الخسارة التي لحقت بهم نتيجة تغير سعر صرف الدينار الافرنطي دفع الدولة الى العدول عن هذا الامر^(٦٨) ، فقررت أن يكون سعر صرفه مائتين وثلاثين درهماً فلوساً بعد ان بلغ مائتين وستين درهماً فلوساً^(٦٩) ، غير انه ما لبث ان ارتفع سعر صرفه في السنة نفسها ثم تراجع الى مائتين وستين درهماً فلوساً^(٧٠). وفي سنة ٨٢٥هـ / ٤٣١م قررت الدولة ان يكون سعر صرف الدينار الافرنطي مائتين وعشرين درهماً فلوساً^(٧١) ، غير ان كثرة صرفه من قبل العامة ادى إلى ارتفاع سعر صرفه فبلغ مائتين وثلاثين درهماً فلوساً " فانكر السلطان ذلك عندما بلغه ورسم ان ينقص كل دينار عشرة دراهم حتى يبقى بمائتين وعشرين درهماً فخرس الناس مالا كثيراً"^(٧٢).

وفي سنة ٨٢٩هـ / ٤٢٥م بلغ سعر صرف الدينار الافرنطي مائتين وخمسة وعشرين درهماً فلوساً^(٧٣). وفي سنة ٨٣٤هـ / ٤٣٠م تذبذب سعر صرف الدينار الافرنطي بين المائتين وخمسة وعشرين^(٧٤) ، والمائتين وثلاثين درهماً فلوساً ، والمائتين وسبعين درهماً فلوساً^(٧٥). وفي سنة ٨٣٦هـ / ٤٣٢م كان سعر صرف الدينار الافرنطي مائتين وخمسين درهماً فلوساً فكسدت الاسواق^(٧٦). من استعراض سعر صرف الدينار الافرنطي في أثناء النصف الاول من القرن التاسع الهجري / النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي ، نتبين سيادة هذا النقد الاجنبي في التعامل في الاسواق لثقة الناس به لثباته وجودة سكه من جهة ، وتدهور النقود الاسلامية بسبب تخبط السياسة النقدية التي اتبعها سلاطين

الممالك البرجية من جهة اخرى. ونظراً لكثرة تدفق النقود الاجنبية إلى الاسواق الاسلامية ، قام عدد من سلاطين دولة الممالك البرجية بمحاولات عدة لوقف تدفق النقود الاجنبية ورواج وتأثيرها السلبي في مصالحهم المادية بهدف المحافظة على قيمة النقود المملوكية.

كانت اولى هذه المحاولات في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق ، عندما امر الامير يلغا السالمي سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م بضرب دنانير يزن الواحد منها المثقال الشرعي (٤٠٢٥غم) ، وهي وزن الدينار الاسلامي الوافي ، وكان التعامل بهذه الدنانير يتم في العدد^(٧٧) وليس في الوزن نظراً لثبات وزنها ، وقد أطلق على هذه الدنانير السالمية ، نسبة الى الامير يلغا السالمي. وقد صدر من هذه الدنانير ما زنته مثقال ، وما يزن ومثقالين ، وثلاثة مثاقيل ، ونصف مثقال وربع مثقال. وضربت هذه الدنانير بهدف ابطال الدنانير الافرنطية المشخصة^(٧٨). باءت هذه المحاولة بالفشل لعدم اتباع الدولة سياسة حازمة في تطبيقها ، لذلك حل التزييف والغش في الدنانير السالمية بعد وقت قصير من اصدارها ، مما جعل الناس يستمرون في تداول النقود الاجنبية.

اما المحاولة الثانية فقام بها السلطان الناصر فرج بن برقوق سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م ، عندما اصدر دنانيراً ذهبية جديدة ، واطلق عليها الدنانير الناصرية نسبة إليه ، وجاءت هذه الدنانير على وزن وعيار الدنانير الافرنطية وعيارها الا ان الدنانير الناصرية لم تستطع ان تحل محل الدنانير الاجنبية ، لانها سرعان ما دخلها الزيف والغش النقدي ، ولم تحز على ثقة المتعاملين ، ولم يتوقف الحال هذا على استعمال النقود الاجنبية بل وصل الامر بالناس إلى استعمال دنانير كانت تضرب خارج دور الضرب (مزيفة) ، وكان سعرها ينقص قليلاً عن الدنانير الناصرية والافرنطية^(٧٩). وفي سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م قررت الدولة ان لا يتعامل الناس بالدينار الافرنطي المشخص اذا كان وزنه ناقصاً ، والسبب في ذلك ان الدينار الافرنطي زنة المائة منه واحد وثمانون مثقالاً وربع المثقال عند سكه في البندقية فسعى الصيارفة وغيرهم الى الحصول عليه " فصاروا يقصونه منهم ويبردونه إلى ان استقر حال المائة ثمانية وسبعين وثلاث وانتظم الحال على ذلك، فكان في الكثير منهم نقص فاحش بحسب ما يقع حين القص من جور القص ففسدت المعاملة جداً ، فنودي ان لا يتعامل بالناقص عن درهم وثمان بل يقص ردهاً لهم عن النقص، فمشوا على ذلك شيئاً يسيراً ثم رجعوا إلى ما كانوا عليه "^(٨٠). استمر التزييف منتشراً في الدنانير الناصرية التي ضربت لمواجهة الدنانير الافرنطية ، حتى قام السلطان المؤيد بعملية اصلاح النقود وقام بابطال التعامل بها وضربها دنانير هرجة وبذلك بطل التعامل بها^(٨١).

استمرت الدنانير الافرنطية كونها الرائجة والمتعامل بها بين الناس لفشل محاولات الدولة السابقة في الحد منها حتى سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ م ، وقيام السلطان الاشرف برسباي

بالمحاولة الثالثة لوقف سيطرة النقود الاجنبية ، فاصدر اوامره بجمع القضاة والتجار ، وتباحث معهم في ابطال التعامل بالدنانير الاجنبية المشخصة التي كثر رواجها في مصر والقاهرة وبلاد الشام والحجاز واليمن ، ووافقة السلطان على ذلك ، وامر في اليوم التالي من للاجتماع بطلب القائمين على دار الضرب ، وبدأ في سك الدينار الاشرفي نسبة اليه ، ثم جمع كل الدنانير المشخصة كلها من اجل اعادة ضربها دنانير اشرفية ، في المدة نفسها تمت المناداة بعدم التعامل بالدنانير المشخصة ، وحلّت محلها الدنانير الاشرافية التي تحمل شهادة التوحيد والرسالة المحمدية كدعاية مضادة للدعاية المسيحية التي ظهرت على هذه الدنانير الاشرافية ، وقد لاقت هذه الدنانير الاشرافية رواجاً ملموساً ، واصبحت الأنموذج الذي سارت عليه الدنانير المملوكية بعد ذلك من حيث الوزن والشكل العام والكتابات ، التي جاءت مركزية في الوجه والظهر ، وسجل به شهادة التوحيد والافتباس القرآني من سورة التوبة في الوجه ، واسم والقباب السلطان المملوكي ومكان والسك وتأريخه في الظهر. وكان التاريخ الهجري مسجلاً بالحروف العربية^(٨٢) ، وكانت تتساوى في الوزن مع الدنانير الاشرافية^(٨٣). وأتبع السلطان الاشراف برسباي قد اتبع سياسة متشددة ، فأوكل أمر الاشراف على دار الضرب إلى شرف الدين ابي الطيب محمد بن تاج الدين عبد الوهاب بن نصر الله^(٨٤) لما يتمتع به هذا الشخص من عفة وامانة^(٨٥). وقلّ التعامل بالدنانير الاشرافية في الاسواق اذ قال ابن شاهين: " حتى لم يوجد بعد ذلك بعد مدة "^(٨٦). وبذلك نتبين رواج النقود الاجنبية الدينار الاشرافي وهيمنته في تعاون الناس وارتفاع سعر صرفه في مقابل النقود الاسلامية التي اتخذت في عصر دولة المماليك البرجية على أنها قاعدة لتحديد الاسعار في أثناء النصف الاول من القرن التاسع الهجري / النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي.

الخاتمة:-

نتبين من ل البحث الموسوم تدهور النظام النقدي في مصر واثره في رواج النقود الاجنبية في أثناء النصف الاول من القرن التاسع الهجري/النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي الاتي:

- اعتماد الفلوس النحاسية قاعدة سعرية يدل على مقدار التدهور الذي اصاب اقتصاد دولة المماليك البرجية.
- اعتماد المماليك البرجية معدن النحاس في سكّ نقودهم دفعهم إلى استيراد النحاس بكميات كبيرة مما ادى إلى استنزاف كثيرٍ من النقود الذهبية والفضية لشراء النحاس التيين كانتا في الاساس قليلتين واستعمالهما يكاد يكون شبه معدوم.

- سياسة المصادرة التي اتبعتها السلطات المالكية البرجية ضد الامراء والموظفين افقدت الدولة اموالاً كبيرة من النقود الذهبية والفضية لموت اصحابها نتيجة التعذيب الذي يتعرضون له ، لان اصحابها يعمدون إلى اخفائها في اماكن لا يعلمها سواهم.
- تفشي ظاهرة تزيف النقود التي قام بها السلاطين والامراء والعامّة كان لها أثر كبير في تدهور الاحوال الاقتصادية في الدولة ، التي أسهمت بشكل كبير في ضعف قيمة النقود المملوكية.
- انتشار الفساد في الوظائف الحكومية في الدولة ومنها وظيفة الاشراف على دار ضرب النقود التي يُحصل عليها ببذل الرشوة مما ادى إلى وصول اناس ليسوا اكفاء ، فتسبب ذلك بالحاق الضرر في الاقتصاد بعامّة والنقود بخاصة.
- نظام الضمان الذي طبقه السلاطين المالكيك ، اذ ضمنوا الوظائف التابعة للدولة ومؤسساتها ومنها دار ضرب النقود مما دفع بالمتضمن إلى السعي الى استرداد نقوده التي بذلها لاجل الحصول على الوظيفة فضلاً عن حصوله على الارياح وهذا كان على حساب تدهور الاقتصاد وتردي النقود.
- كان للصياغة أثرٌ في تدهور النظام النقدي في دولة المالكيك البرجية ، بسبب قيامهم بتزييف النقود ، فتلاعبوا بالقيم النقدية فرفعوا وخفضوا السعر على وفق مصالحهم الشخصية ، وتحاييلهم على الناس.
- استغلال الجمهوريات الايطالية الضعف والتدهور الذي اصاب النقود الاسلامية في عصر دولة المالكيك البرجية فعملوا على طرح نقودهم وبكثرة بالاسواق الاسلامية وساعدهم في ذلك تفوقهم التجاري وحصولهم على الذهب والفضة في الشرق.
- رواج النقود الاجنبية في الاسواق الاسلامية ، وتعامل الناس بها ولاسيما الدينار الافرنطي لدقته وقيمته وشكله.
- كانت كفة سعر صرف الدينار الافرنطي هي الراجحة امام القاعدة السعرية التي اعتمدها المالكيك (الدرهم الفلوس النحاسية) في أثناء النصف الاول من القرن التاسع الهجري / النصف الاول من القرن الخامس عشر الميلادي.
- قيام عدد من سلاطين المالكيك البرجية بمحاولات عدة لوقف تدفق ورواجها النقود الاجنبية وتأثيرها السلبي في مصالحهم المادية ، غير انها لم تكن محاولات جادة باستثناء المحاولة الاخيرة التي قام بها السلطان الاشراف برسباي سنة ٨٢٩هـ / ١٤٢٥م ، التي حققت بعضاً من النجاح.

- (١) الكارم هم فئة من التجار كانوا يديرون تجارة التوابل الواردة إلى مصر من الشرق الأقصى (الصين والهند) عن طريق موانئ اليمن ، ثم اطلق الاسم على كل من مارس التجارة مع الشرق. ينظر. عبير كريم عبد الرضا الشاوي ، تجار الكارم ، اثرهم الاقتصادي والحضاري من القرن الرابع وحتى القرن التاسع الهجري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٥م ، ص١٤٨.
- (٢) توفيق إسكندر ، نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، ١٩٧٥م ، ص٣٧-٤٦.
- (٣) الاشرف برسباي سيف الدين أبو النصر برسباي الدقماقي الظاهري تسلطن بعد خلع الملك الصالح ، جلب من بلاد الجاركس وبيع في بلاد القرم لبعض التجار فجلب إلى جهة الشام فاشتره الأمير دقماق المحمدي الظاهري نائب ملطية ، ثم قدمه إلى السلطان برقوق ، فاعتقه قبل موته بمدة يسيرة ، ثم ترقى في عهد السلطان فرج بن برقوق إلى ان صار ساقيا ، ثم أمره السلطان المؤيد شيخ امرة عشرة ، ثم طبلخاناه ثم تقدمه الف ، ثم تولى نيابة طرابلس سنة ٨٢١هـ / ١٤١٨م ، فلم تطل مدته بطرابلس وعزل عنها وحبس مدة ثم اطلق ، وقلد بأمره مائة بتقدمة الف بدمشق ، ثم قبض عليه الأمير جقمق نائب الشام عند خروجه عن الطاعة بعد موت السلطان المؤيد شيخ ، فبقى في السجن ثم اطلق ، ورفاه السلطان الظاهر ططر بتقدمة الف بالديار المصرية وجعله دوادار كبيرا واستمر على ذلك إلى ان مات ططر ، وجاء ابنه الصالح فعزله وتسلطن. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ / ١٣٨٢م) ، مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة ، تحقيق : نبيل محمد عبد العزيز احمد ، دار الكتب المصرية ، (القاهرة ، د . ت) ، ج٢ ، ص١٥١-١٥٣.
- (٤) المقريري، تقي الدين أبو العباس احمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي(ت٨٤٥هـ / ١٤٤١م) ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، ج٧ ، ص٣٠٨.
- (٥) سعيد عبد الفتاح عاشور، الايوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، (القاهرة ، ١٩٩٦م) ، ص٣١٦.
- (٦) ينظر بخصوص الامارات الصليبية في بلاد الشام. رغيد كمر مجيد سلمان ونهاد حميد العبيي عجد ، النشاط التجاري في البحر المتوسط واثره في سقوط الامارات الصليبية في بلاد الشام خلال النصف الثاني للقرن السابع الهجري ، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد ، كلية التربية - ابن رشد للعلوم الإنسانية ، المجلد الأول ، العدد ٢١٧ ، ٢٠١٦ ، ص١٤٩-١٦٦.
- (٧) سيف الدين ابو سعيد برقوق بن انص العثماني ، الملك الظاهر ، اول من ملك مصر من الشركاسة. جلبه اليها احد تجار الرقيق واسمه عثمان فباعه فيها منسوباً اليه. ثم اعتق وذهب إلى الشام فخدم نائب السلطنة. وعاد إلى مصر ، فقلد امير عشرة وتقدم في عهد السلطان علي بن شعبان فولي اتابكية العساكر ، وانتزع السلطنة في اخر عهد بني قلاوون في عهد السلطان الصالح امير حاج سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م وانقادت اليه مصر والشام ، وقام باعمال إصلاحية وعمرانية ، وخلع سنة ٧٩١هـ / م ، واعيد الصالح فخرج برقوق إلى الكرك فامتلكها وزحف إلى دمشق فدخلها فتوجه اليه السلطان الصالح بجيش من مصر ، فظفر برقوق ، وعاد إلى مصر سلطاناً سنة ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف

بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، تحقيق : دكتور محمد محمد امين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، د . ت) ، ج ٣ ، ص ٢٨٥-٣١٧ .
(^٨) السلوك ، ج ٦ ، ص ٩٧ .

(^٩) عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، دار القلم ، (القاهرة ، ١٩٦٤م) ، ص ٥٧ .
(^{١٠}) علي بن عبد الله بن محمد العلاء بن سعد الدين الطبلوي . اصله من طبلاوة قرية بالوجه البحري وكان عمه البهاء تاجراً بقيسارية جركس من البر فمات فورثه العلاء في جملة من ورثه فسعى في شد المرستان ووليه ثم في شد الدواوين وولاية القاهرة في سنة ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م ، واتفق ان كان الظاهر برقوق بعد رجوعه إلى الحكم (٧٩٢-٨٠١هـ / ١٣٨٩-١٣٩٨م) كان يقف في خدمته ويراجعه في الأمور فعظم امره وتقلد عدة مناصب . السخاوي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن ابي بكر بن عثمان بن محمد (ت ٩٠٢هـ / ١٣٨٩م) ، الضوء اللامع لاهل القرن التاسع ، دار مكتبة الحياة ، (بيروت ، د . ت) ، ج ٥ ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

(^{١١}) المقرئزي ، السلوك ، ج ٥ ، ص ٤١٥ .

(^{١٢}) الكرك قرية في جبل لبنان . ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م) ، معجم البلدان ، ط ٢ ، دار صادر ، (بيروت ، ١٩٩٥م) ، ج ٤ ، ص ٤٥٢ .

(^{١٣}) المقرئزي ، السلوك ، ج ٥ ، ص ٤٤١ .

(^{١٤}) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٥ ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

(^{١٥}) احمد عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية ، (د . م ، ١٩٧٩م) ، ص ١٢ .

(^{١٦}) علي مبارك باشا ، الخطط التوفيقية الجديد لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٠م) ، ص ٢٨ .

(^{١٧}) الناصر الزين أبو السعادات فرج بن برقوق بن انص الجركسي المصري ، ولد في سنة ٧٩١هـ / ١٣٨٨م ، استقر في المملكة بعهد من ابيه ، كان سلطاناً ظالماً طامعاً في أموال الرعايا ، ينظر . السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ١٦٨ .

(^{١٨}) الرطل هو من اكثر وحدات الوزن استعمالاً في الشرق العربي وتراوح ما بين ١٢٨-١٣٠ درهماً . ينظر . أبو بكر بن محمد شطا البكري الدميطي ، حاشية اعانة الطالبين ، ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) ، ج ١ ، ص ٤١ ، ويساوي اربعمئة وخمسون غراماً . فالتر هنتس ، المكاييل والاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة : د . كامل العسلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، (عمان ، ١٩٥٥م) ، ص ٣٠ ، ٣٢ .

(^{١٩}) المقرئزي ، السلوك ، ج ٦ ، ص ٢٥٨-٢٥٩ ؛ ابن حجر ، أبو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م) ، انباء الغمر بابناء العمر ، تحقيق : د . حسن حبشي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م) ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ .

(^{٢٠}) المقرئزي ، السلوك ، ج ٦ ، ص ٢٥٩ .

(^{٢١}) المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٢٨٧ .

- (٢٢) عمر بن عوض السنامي ، نصاب الاحتساب ، تحقيق: قريظن سعيد مريزن عسيري ، ط١ ، مكتبة الطالب الجامعي ، (مكة المكرمة ، ١٩٨٦م) ، ص١٢٠.
- (٢٣) السلوك ، ج٦ ، ص٢٧٩.
- (٢٤) تيمورلنك بن ايتمش قنلغ بن زكي بن سينبا بن طارم طرا بن طغرل بن قليج سنقوز بن كنجك بن طغر سيوقا بن التاخان. الطاغية ولد سنة ثمان وعشرين وسبعمئة بقرية تسمى خواجابغار من عمل كش ، احد مدائن ما وراء النهر وبعد هذه البلد عن سمرقند يوم واحد ، اصله من قبيلة بلاص ، ولاء سلطان بلخ حسين على دشاره ، وترقى بعد ذلك من وظيفة إلى أخرى حتى اصبح من بين الامرار ، وتزوج بأخت السلطان حسين ، فوقع خلاف بينه وبين زوجه فقتلها واطهر العصيان على السلطان حسين ، فاستولى على ما وراء النهر. ينظر. ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، ج٤ ، ص١٠٣-١٠٦.
- (٢٥) المقرئزي ، السلوك ، ج٥ ، ص٣٥٠ ؛ ابن حجر ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٤٧٤ ؛ ابن تغري بردي ، جمال الدين ابو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب ، (مصر ، د . ت) ، ج١٢ ، ص٥٠.
- (٢٦) المقرئزي ، تقي الدين أبو العباس احمد بن علي بن عبد القادر الحسني العبيدي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المسمى بالخطط المقرئزية ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، ١٤١٨هـ) ، ج١ ، ص٢٠٦.
- (٢٧) الامير جمال الدين محمود بن علي بن اصفر ، ترقى في المناصب الإدارية ، فعين سنة ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م شاد الدواوين في استنادارية السلطان الظاهر برقوق ، وفي سنة ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م عين مشير للدولة ثم في استنادارية السلطان ، توفي سنة ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م ، بعدما نكب نكبة كبيرة ودفن بمدرسته المحمودية. المقرئزي ، السلوك ، ج٥ ، ص٢٠٩ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٤٠٥.
- (٢٨) الاستادار ، موظف يتحدث في الأمور الخاصة ببيوت السلطان من المطابخ والشريخانة والحاشية والغلمان وهو الذي يمشي بطلب السلطان ويحكم غلمانه وياب داره وله كامل التصرف في استدعاء ما يحتاجه بيت السلطان من نفقات وكساوى وما يجري مجرى ذلك للمماليك وغيرهم. القلقشندي ، شهاب الدين ابو العباس احمد بن علي (ت٨٢١هـ / ١٤١٨م) ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، المطبعة الاميرية ، (القاهرة ، ١٩١٢م) ، ج٥ ، ص٤٥٧.
- (٢٩) المقرئزي ، المواعظ ، ج١ ، ص٢٠٧.
- (٣٠) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٠٧.
- (٣١) أبو النصر الملك المؤيد شيخ بن عبد الله المحمودي الظاهري ، من ملوك الجراكسة بمصر والشام ، اصله من المماليك الظاهر برقوق ، اشتراه من محمود شاه الازدي واعتقه واستخدمه في بعض اعماله. وكان يعرف بشيخ (المجنون) ، وكان اميراً للحاج سنة ٨٠١هـ / ١٣٩٨م ، ثم ترقى بالمنصب العسكرية والإدارية ، واسره تيمورلنك في حلب ، ثم سجنه الناصر فرج بن برقوق ، واطلق فخرج إلى الشام ، فأشترك في العصيان والهباج ، إلى ان قتل الملك الناصر وولي السلطنة العباس بن محمد سنة ٨١٥هـ / ١٤١٢م ، فجعله اتابكاً للعسكر ، ومدبر للملكة. وعاد معه إلى مصر. فخلع العباس ، وتولى السلطنة في السنة نفسها تلقب بالملك المؤيد. ينظر. المقرئزي ، السلوك ، ج٦ ، ص٣٣٨-٣٣٩.
- (٣٢) المقرئزي ، السلوك ، ج٦ ، ص٢٧٩.

- (٣٣) المقريري ، المواعظ ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .
- (٣٤) السلوك ، ج ٧ ، ص ٢٨٧ .
- (٣٥) حياة ناصر الحجي ، أحوال العامة في حكم المماليك (٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٨٧-١٣٨٢م) ، ط ١ ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، (الكويت ، ١٩٨٤م) ، ص ١٩٤ .
- (٣٦) المقريري ، السلوك ، ج ٦ ، ص ٣٧٩-٣٨٠ .
- (٣٧) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٧٩ .
- (٣٨) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ١٦٥-١٦٦ .
- (٣٩) في سنة ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م ، قرر مجلس شيوخ البندقية ، ضرب عملة ذهبية خاصة اطلق عليها في اوربا لفظ دوكات بينما عرفت في الشرق باسم بندقى او افرنتى وقد وصفها مؤرخو مصر المملوكية بأسم المشخصة نسبة إلى صور القديسين المنقوشة على احد جهتيها ، وكذلك ضربت اموال اخرى في فلورنسا كانت تعرف في مشرق الدولة باسم ، فلورين ، ولكنها لم يكن لها رواج النقود البندقية. ينظر . النبروي، رأفت محمد، السكة الاسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة ، ط ١ ، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر ، (القاهرة ، ١٩٩٣م) ، ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
- (٤٠) محمد باقر الحسيني ، نقود اوربية تداولتها رسمياً اسواق عربية ابان الحروب الصليبية ، مجلة افاق عربية ، العدد الثالث ، بغداد ، ص ١٠٢-١٠٣ .
- (٤١) المقريري ، السلوك ، ج ٧ ، ص ١٢٩ ، ٤٥٢ .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٧٩ .
- (٤٣) المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٢٨٧ .
- (٤٤) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ٤٥٥ .
- (٤٥) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ٤٥٦ .
- (٤٦) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣ .
- (٤٧) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٦٠ .
- (٤٨) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٦٧ .
- (٤٩) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٨١ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٩٧ .
- (٥١) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٩٩ .
- (٥٢) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ١٠٥ .
- (٥٣) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ١١٣ .
- (٥٤) نائب الغيبة وهو الذي يترك اذا غاب السلطان والنائب الكافل ، وليس له الا اخماد الثورات واستيفاء الحقوق ، فحكمه في رسم الكتابة اليه رسم مثله من الامراء. القلقشندي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٨ ، ٢٢٥ ، ج ٧ ، ص ١٦٨ .
- (٥٥) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٧٩ .
- (٥٦) ابن شاهين، زين الدين عبد الباسط بن ابي الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري المطي القاهري الحنفي (ت ٩٢٠ هـ / ١٥١٤م) ، نيل الامل في ذيل الدول ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، ط ١

- ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، (بيروت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م) ، ج٣ ، ص١١٠ .
- (^{٥٧}) المقرئزي ، السلوك ، ج٦ ، ص١٣٧ ، ١٧٦ .
- (^{٥٨}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٢٧٩ .
- (^{٥٩}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٣٠٢ .
- (^{٦٠}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٢٨٦ .
- (^{٦١}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٣١٤ .
- (^{٦٢}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٣٦١ .
- (^{٦٣}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٣٩٨ .
- (^{٦٤}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٣٩٩ ، ٤٠٥ .
- (^{٦٥}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٢٧٩ .
- (^{٦٦}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٤١٤ .
- (^{٦٧}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٤١٨ ؛ ابن شاهين ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٣٠٩ .
- (^{٦٨}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢ .
- (^{٦٩}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٤٣٥ ، ٤٦١ .
- (^{٧٠}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٤٥٣ .
- (^{٧١}) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص٥٣ .
- (^{٧٢}) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص٨٧ .
- (^{٧٣}) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص١٢٧ .
- (^{٧٤}) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص٢٢٥ .
- (^{٧٥}) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص٢٢٥ .
- (^{٧٦}) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص٢٤٣ .
- (^{٧٧}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٤٧ .
- (^{٧٨}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٢٧٩ .
- (^{٧٩}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص١٦٥-١٦٦ .
- (^{٨٠}) ابن حجر ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٧٤ .
- (^{٨١}) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص٣٧٩ .
- (^{٨٢}) عاطف منصور محمد رمضان ، النقود الاسلامية واهميتها في دراسة التاريخ والاثار والحضارة الاسلامية ، ط١ ، زهراء الشرق ، (القاهرة ، ٢٠٠٨م) ، ص٩٨ .
- (^{٨٣}) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١٤ ، ص٢٨٣-٢٨٤ ؛ ابن شاهين ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١٩٠ ، ١٩٧ .
- (^{٨٤}) شرف الدين ابي الطيب محمد بن تاج الدين عبد الوهاب بن نصر الله استقر في نظر دار الضرب ، وياشر نظر وقف الاشراف ونظر كسوة الكعبة احسن مباشرة بعفة وامانة ونهضة. المقرئزي ، السلوك ، ج٧ ، ص١٣٠ .
- (^{٨٥}) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص١٣٠ .

(^{٨٦}) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩٠.

المصادر والمراجع:-

أولاً:- المصادر:

- ابن تغري بردي، جمال الدين ابو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ / ١٣٨٢م)
- ١- مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة ، تحقيق : نبيل محمد عبد العزيز احمد ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، د . ت.
- ٢- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، تحقيق : دكتور محمد محمد امين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، د . ت.
- ٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب ، مصر ، د . ت.
- ابن حجر ، أبو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد العسقلاني(ت٨٥٢هـ / ١٤٤٨م) ،
- ٤- انباء الغمر بابناء العمر، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن ابي بكر بن عثمان بن محمد (ت٩٠٢هـ / ١٣٨٩م) ،
- ٥- الضوء اللامع لاهل القرن التاسع ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د . ت.
- ابن شاهين، زين الدين عبد الباسط بن ابي الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري الملطي القاهري الحنفي(ت٩٢٠هـ / ١٥١٤م)
- ٦- نيل الامل في ذيل الدول ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، ط ١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- القلقشندي، شهاب الدين ابو العباس احمد بن علي(ت٨٢١هـ / ١٤١٨م)
- ٧- صبح الاعشى في صناعة الانشا ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩١٢م.
- المقرئزي، تقي الدين أبو العباس احمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي(ت٨٤٥هـ / ١٤٤١م)
- ٨- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المسمى بالخطط المقرئزية ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)
- ٩- السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ١٠- معجم البلدان ، ط ٢ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٥م.
- ثانياً:- المراجع:
- احمد عبد الرحمن يسري
- ١١- اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية ، د . م ، ١٩٧٩م.
- ابو بكر بن محمد شطا البكري الدمياطي

- ١٢- حاشية اعانة الطالبين ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م ، ويساوي اربعمئة وخمسون غراماً .
- حياة ناصر الحجي
- ١٣- أحوال العامة في حكم المماليك (٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٨٧-١٣٨٢م) ، ط١ ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤م .
- رأفت محمد النبراوي
- ١٤- السكة الاسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة ، ط١ ، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٥- الايوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٦م .
- عاطف منصور محمد رمضان
- ١٦- النقود الاسلامية واهميتها في دراسة التاريخ والاثار والحضارة الاسلامية ، ط١ ، زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .
- عبد الرحمن فهمي
- ١٧- النقود العربية ماضيها وحاضرها ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- علي مبارك باشا
- ١٨- الخطط التوفيقية الجديد لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- عمر بن عوض السنامي
- ١٩- نصاب الاحتساب ، تحقيق: قريزن سعيد مريزن عسييري ، ط١ ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م .
- فالتر هنتس
- ٢٠- المكايل والاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة : د. كامل العسلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٥٥م .
- ثالثاً:- البحوث والمقالات:
- توفيق إسكندر
- ٢١- نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، ١٩٧٥م .
- رغيد كَمَر مجيد سلمان ونهاد حميد العبيي عجد
- ٢٢- النشاط التجاري في البحر المتوسط واثره في سقوط الامارات الصليبية في بلاد الشام خلال النصف الثاني للقرن السابع الهجري ، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد ، كلية التربية - ابن رشد للعلوم الإنسانية ، المجلد الأول ، العدد ٢١٧ ، ٢٠١٦ .
- محمد باقر الحسيني

٢٣- نقود اوربية تداولتها رسمياً اسواق عربية ابان الحروب الصليبية ، مجلة افاق عربية ، العدد الثالث ، بغداد.

رابعاً:- الرسائل والاطاريح:

• عبير كريم عبد الرضا الشاوي

٢٤- تجار الكارم ، اثرهم الاقتصادي والحضاري من القرن الرابع وحتى القرن التاسع الهجري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٥م.

The Corrosion of Financial System in Egypt and its Impact in Foreign Currency Commonality during the First Half of the Ninth Century A.H./the First Half of the Fifteenth Century A.D.

Lect. Dr. Ragheed gummar Majeed

AL-Mustansiriya University/College of Education/History Department

Email: ragheed gummar@yahoo.com

Summary

The corrosion of financial system in Egypt during age of Al-Mamluks Fortress, in the first half of the fiftieth century A.D. because the bad policy of Sultans, and the commonality of faked money, bribery, and security in order to obtain important position including supervising the house of mintage, that opened the marketsfor foreign money to be popularity, especially money minted in Venice during Al-Mamluk Age, that money made with copper, it was considered the basis of dealing and price-fixing in the Islamic markets at that time. Prompting a number of Al-Mamluks Fortress Sulans to make attempts to reduce the popularity of foreign money.

The Key word: money, Al-Mamluks.